● أخبار قصيرة

توفير ١/٥ مليار دولار عبر توطين الصناعات التعدينية

نجحت مؤسسة تطوير وتحديث المناجم وصناعات التعدين في ايران في توفير مليار وخمسمئة مليون دولار للبلاد في السنوات الثلاثة الماضية، جراء اتباع سياسة توطين الصناعات في ايران.
ومن الشركات الرائدة في مجال توطين الصناعات في هذا الحقل، يمكن الإشارة الى الشركة الوطنية للنحاس، ومجمع مباركة للصلب ومصانع الصلب في محافظة خوزستان، وشركات تشادرملو (للنسيج)، وكل كهر (لخامات الحديد)، وكهر زمين (لخامات الحديد)، وشركة ألمنيوم الجنوب، وشركة إعداد وإنتاج المواد التعدينية، وشركة هرمزكان للصلب، ومصانع الصلب في خراسان، وشركة الألومينا، والمناطق الاقتصادية الخاصة التابعة لمؤسسة تطوير وتحديث المناجم وصناعات التعدين في ايران.

تصدير ٣ مليارات دولار من الخامات المنجمية والمعدنية

أعلنت منظمة تطوير وتحديث المناجم والصناعات التعدينية عن تصدير ما قيمته ٣/٣ مليار دولار من الخامات المنجمية ومنتجات الصناعات التعدينية.
وأفادت المنظمة، الأحد، إن المصدّر من الخامات المنجمية ومنتجات الصناعات التعدينية بلغ ١٥ مليوناً و٨١٢ ألف طن بقيمة ٣ مليارات و٣٢٠ مليون دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الايراني الجاري، في حين شهدت الفترة ذاتها من العام السابق تصدير ١٣ مليوناً و٧١٧ ألف طن بقيمة بلغت ٣ مليارات و٢٧٥ مليون دولار. وأضافت: إن الصلب ومنتجاته استحوذت على حصة الأسد من صادرات الخامات المنجمية ومنتجات الصناعات التعدينية بواقع مليار و٦٥٦ مليونًا و١٦٠ ألف دولار من إجمالي قيمة الصادرات.
وأردفت المنظمة: كما بلغت قيمة صادرات من السيراميك والبلاط ومسحوق الألومينا والأنتيموان والتيتانيوم والنيكل والميكا ومعادن وأحجار كريمة نحو ١٠ ملايين دولار.

توفير ٧٢٠ ألف فرصة عمل ثابتة العام الماضي

أعلن وزير التعاون والعمل والشؤون الاجتماعية، صولت مرتضوي، توفير ٧٢٠ ألف فرصة عمل ثابتة في العام الماضي، وذلك لدى افتتاحه يوم الأحد منظومة البحث عن عمل.
وأعلن مرتضوي أنه حتى نهاية العام الايراني الحالي سيصل ١٠٠ ألف شخص، ممن يتلقون الإعانة من لجنة الإمام الخميني(رض) للإغاثة الى مرحلة الاكتفاء الذاتي، موضحاً أن ذلك يعتبر مصدر فخر واعتزاز أن يتحول الأشخاص من مستلمين للمساعدات الى أشخاص بلغوا الاكتفاء الذاتي.

وسط إستمرار التصريحات والمواقف..

ما هو الحل لملف حقل «آرش»؟

الوفاق/ وكالات

أكد المدير الأسبق للشؤون الدولية والتسويق في وزارة النفط الإيرانية، أن على إيران أن تتخذ قرارات جادة بشأن الحقول النفطية المشتركة في مجال التكنولوجيا وجذب الاستثمارات، مضيفاً: أن التصريحات والمواقف الأخيرة من دول الجوار ستستمر ما لم تتخذ طهران إجراءات عملية.
وفي مقابلة صحفية، أشار علي ماجدي إلى التصريحات الأخيرة للسلطات الكويتية والسعودية بخصوص حقل "آرش/ الدرّة" الغازي المشترك، وقال: وفقاً للمراجع البرمجية التي تم إجراؤها بالاعتماد على القوانين الدولية ووثقتها شركة النفط الوطنية الإيرانية، فان حقل "آرش/ الدرّة" تشترك بها ثلاث دول: إيران والسعودية والكويت.
وأضاف: سعت وزارة النفط، منذ سنين، إلى التخطيط للاستفادة من الحقول المشتركة وقامت بتحديد الأولويات بحيث يتم الاستثمار وفقاً للاحتياطيات الموجودة في الموقع والقابلة للاستخراج، إلا أن العقوبات ونقص رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة جعلت هذه الخطط بطيئة جداً، بل وغير قابلة للتنفيذ.
وأردف ماجدي: لذا، عندما تبدأ إحدى دول الجوار بالاستفادة من الحقل المشترك، لا يمكن للطرف الآخر منعها عن هذا العمل.
وصرح المدير الأسبق للشؤون الدولية والتسويق في وزارة النفط: في حقل بارس الجنوبي الغازي المشترك مثلاً، كانت قطر في السابق متقدمة علينا إلى حد كبير في عملية الاستخراج؛ لكن وصلت مستويات الإستخراج الإيراني إلى ما كانت عليه قطر، ولو بقي هذا الإجراء على نفس الوتيرة لكنا قد سبقنا قطر بأشواط، إلا أن انسحاب ترامب من الاتفاق النووي حال دون ذلك وأدى إلى انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي.
واستطرد ماجدي قائلاً: بعد هذا الحدث، وقعت قطر العديد من العقود مع شركات دولية مثل "توتال"، ما مكنها من إستخراج المزيد من موارد الغاز، ليتكرر بهذا سيناريو الافتقار إلى رأس المال لدى إيران من أجل تنمية حقول النفط والغاز الأخرى.

الموارد المشتركة غير قابلة للتجديد

ورأى ماجدي أن عدم إمكانية الاستفادة من رأس المال والتكنولوجيا الحديثة خلقت أرضية خصبة لهذه المسائل لدى دول الجوار. وشدد: الموارد المشتركة غير قابلة للتجديد.. فاذا اتخذنا إجراء متأخراً، فلن يبقى أي فرصة للاستخراج أو ستصبح أكثر تكلفة في مراحل لاحقة، لذا فان مثل هذه المواقف التي تعلنها أحياناً بعض دول الجوار بشأن الحقول المشتركة هي في الواقع وليدة القيود المفروضة على إيران.
وذكر المدير الأسبق للشؤون الدولية والتسويق في وزارة النفط أن هذه الدول لم تكتف بتخطي إيران بأشواط في مراحل الإنتاج خاصة بعد علمها بعدم قدرة الأخيرة على المتابعة في نشاطها النفطي، بل توجهت بكل بساطة للإعلان عن ملكيتها الكاملة للحقول أيضاً، وقال: على أي حال، فان كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة؛ فمن المحتمل أن تكون لدينا علاقات سياسية مع دولة ما، إلا أن الوضع يختلف عندما تتعلق الأمور بالقضايا الاقتصادية وخصوصاً الحقول النفطية المشتركة والتي تحاول كل دولة أن تأخذ نصيبها منها، فإذا لم يكن هناك اتفاق بين الدول في هذا الحقل، فسيحاول الجميع إستخراج المزيد من الموارد.
وأكد ماجدي أن على إيران أن تتخذ قرارات جادة بشأن الحقول النفطية المشتركة في مجال التكنولوجيا وجذب الاستثمار، مضيفاً: إن التصريحات والمواقف الأخيرة من دول الجوار ستستمر ما لم تتخذ طهران إجراءات عملية.

ماجدي: وفقاً للمراجع البرمجية التي تم إجراؤها بالإعتماد على القوانين الدولية، فإن حقل "آرش/ الدرّة" تشترك به ثلاث دول: إيران والسعودية والكويت

الردّ الإيراني الوحيد

وفي الختام، قال ماجدي: الرد الإيراني الوحيد على هذه المواقف هو شروعها في الاستخراج والاستفادة من هذه الحقول، علماً أن بلادنا أحرزت تقدماً ملحوظاً في الاستفادة من الموارد والاحتياطات ولم تكن مقيدة في ذلك، إلا أن الإنتاج والاستفادة من الحقول المشتركة يتطلب إستثمارات ضخمة وتكنولوجيا حديثة، وكلما تأخرنا في العمل، كلما سمحنا للدول الجارة بأخذ المزيد منها.
وفي وقت سابق، أكدت السعودية أنها والكويت فقط تملكان حق استغلال الثروات الطبيعية في حقل غاز "آرش/ الدرّة" المتنازع عليه مع إيران، بعدما أعلنت طهران استعدادها لبدء التنقيب فيه.
وجدد مصدر سعودي مسؤول دعوته إيران إلى البدء في مفاوضات لترسيم الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة بين المملكة والكويت كطرف تفاوضي واحد مقابل الجانب الإيراني، حسبما أوردت وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس".
أما الكويت، فتصر على أنها صاحبة "الحقوق الحصرية" في الحقل البحري مع السعودية، خاصة بعدما اتفق البلدان على تطويره بشكل مشترك العام الماضي، وفقاً لما أوردته وكالة الأنباء الفرنسية.

خطوة غير قانونية

وتلتزم إيران الصمت حيال القضية، بعدما أعلن المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية الإيرانية محسن خجسته مهر، الأسبوع الماضي، "الجاهزية لبدء عمليات الحفر في الحقل"، وفق ما نقلت عنه وكالة أنباء فارس.
وفي ٢٦ مارس/ آذار ٢٠٢٢، اعتبرت وزارة الخارجية الإيرانية أن الاتفاق بين السعودية والكويت لتطوير حقل "آرش/ الدرّة" للغاز خطوة "غير قانونية"، مؤكدة إحتفاظ إيران بحق الاستثمار في الحقل المشترك بين الدول الثلاث. وأشارت إلى أن هنالك أجزاء منه في نطاق المياه غير المحددة بين إيران والكويت، داعية إلى دخول الدول الثلاث في مفاوضات حول كيفية إستثمار الحقل المشترك.
وتقدر إحتياطيات حقل الغاز بـ٢٢٠ مليار مترمكعب، أو ٧ تريليونات قدم مكعب.

تعاون إيراني-سوري في مجال النفط والغاز والثروة المعدنية

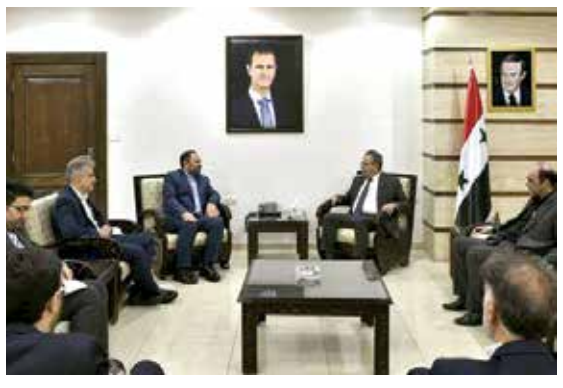

إلتقى وزير النفط والثروة المعدنية السوري فراس قدور، يوم الأحد في دمشق، مع معاون وزير النفط الإيراني وحيد رضا زيدي فرد، بحضور عدد من ممثلي القطاع الخاص في ايران، حيث تباحث الجانبان بشأن سبل تعزيز تعاون البلدين في مجالات النفط والغاز والثروة المعدنية، وبما يحقق المصالح المشتركة.
كما ناقش وزير النفط السوري مع الوفد الايراني، إمكانية التعاون والاستفادة من خدمات الشركات الايرانية المتخصصة في مجالات النفط والغاز، حسب الاحتياجات المطلوبة في سوريا، ونظراً لإمكانياتها المميزة في هذا المجال. وأكد الجانبان على الرغبة المشتركة لتعزيز التعاون الثنائي والتركيز على فرص الاستثمار المتاحة في سوريا وتبادل الخبرات بهذه المجالات.
ولفت قدور الى أهمية مذكرة التفاهم الموقعة بين دمشق وطهران في مجال النفط من أجل تحقيق نتائج مثمرة، مؤكداً على أهمية التعاون الايراني - السوري أيضاً في مجال التدريب لتحسين مستوى الكفاءة والإنتاجية، وتزويد العاملين بالمعرفة والمهارات اللازمة لتنفيذ المهام المطلوبة بشكل أفضل.
من جانبه، أعرب معاون وزير النفط الإيراني عن ارتياحه للعلاقات التي تربط بين البلدين، مؤكداً استعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتقديم الدعم والمساعدة الى سوريا في مجالات النفط والغاز والثروة المعدنية وتبادل الخبرات معها، حسب ما أفادت به وكالة سانا للأنباء.

في إطار التفاهم الاستراتيجي.. مباحثات إقتصادية إيرانية-صينية

أعلن منسق الشؤون الاقتصادية بمحافظة خراسان الرضوية (شمال شرق البلاد) عن إجراء محادثات مع وفد من القطاعين العام والخاص بمحافظة سين كيانغ الصينية في إطار التفاهم الاستراتيجي بين البلدين.
وقال أبوالفضل جمندي أمس الإثنين: بحث وفد مكون من القطاعين العام والخاص بمحافظة خراسان الرضوية مع وفد من ٤٠ شخصاً من القطاع الخاص والقطاع العام في محافظة سين كيانغ بالصين وجهات النظر حول التعاون الثنائي.
وأضاف: في هذه المفاوضات الثنائية التي أجريت في أعقاب التفاهم الاستراتيجي بين إيران والصين، نتطلع إلى استغلال البنود المتعلقة بقدرات واحتياجات خراسان الرضوية في هذا التفاهم الاستراتيجي.
وقال جمندي: في هذا الاجتماع، تم التوصل إلى تفاهم مبدئي في مجالات السياحة والزراعة ونقل التكنولوجيا وزيادة الترانزيت عبر منفذ سرخس الحدودي (شمال شرق ايران)، وتقرر تقديم برنامج متماسك في هذا المجال من قبل الطرفين.
وأضاف: قريباً سنتوصل إلى تفاهم على خطة تنفيذ يتفق عليها الطرفان، بحيث يمكن تقييم العمل بناء عليها.
يذكر أن وقعت إيران والصين، يوم السبت ٢٧ مارس/ آذار ٢٠٢١، "وثيقة برنامج التعاون الشامل بين إيران والصين لـ٢٥ عاماً".